



بناءً على توجيهات معالي اللواء أ.ح/ سعيد محمد عباس محافظ المنوفية بسرعة التقدم بالمستندات المطلوبة للتصالح في مخالفات البناء وفقاً للقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩م ولائحته التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية للقانون.

المستندات المطلوبة:

- ١- صورة من بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب.
- ٢- المستند الدال على صفة مقدم الطلب بالنسبة للإعمال المخالفة بالمبنى المطلوب التصالح عليه.
- ٣- المستندات الدالة على ان المخالفة المطلوب التصالح فيها تم القيام بها قبل العمل بأحكام قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقتين اوضاعها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :-
 - المستند الدال على تاريخ الاجراءات القانونية المحررة حيال المخالفة.
 - المستند الدال على تاريخ تركيب أي مرفق من مرافق العقار (كهرباء - مياه - غاز - تليفون - انترنت الخ).
 - مستخرج رسمي صادر من مصلحة الضرائب العقارية.
 - عقود البيع المشهورة او الايجار المشمولة بإثبات التاريخ بالشهر العقاري.
 - صورة ملتقطة من القمر الصناعي.
 - تقرير يثبت تاريخ ارتكاب المخالفة من إحدى كليات الهندسة او المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء.
- ٤- نسختان من الرسومات المعمارية للمبنى المنفذ معتمدتان من المكتب.
- ٥- نسخة من الرسومات المرفقة بترخيص البناء وصورة اورنيك الترخيص ان وجدا.
- ٦- تقرير معتمد من نقابة المهندسين مقدم من مهندس استشاري متخصص يفيد بسلامة المبنى.
- ٧- الإيصال الدال على سداد رسوم



محافظة المنوفية

الإعلان عن قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩

في شأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها

إعلان

تعلن محافظة المنوفية عن بدء تلقي طلبات المواطنين بشأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها طبقاً للقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ ولقرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣١ لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة التنفيذية وذلك في مجالس المدن المختصة الواقع في نطاقها طلب التصالح وذلك حتى ٢٠٢٠ / ١ / ٧ وطبقاً للآتي :-

المادة رقم (٢) :

يقدم ذوو الشأن إلى الجهة الإدارية طلب التصالح وتقنين الأوضاع على النموذج رقم (١) المرفق بهذه اللائحة خلال مدة لا تتجاوز سنة أشهر من تاريخ العمل بها ، وذلك بعد سداد رسم الفحص المنصوص عليه بالمادة رقم (٤) من هذه اللائحة ، ومرفقاً به المستندات الآتية :-

١. صورة من بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب .
٢. المستندات الدالة على صفة مقدم الطلب بالنسبة للأعمال المخالفة بالمبني المطلوب التصالح عليه .
٣. المستندات الدالة على أن المخالفة المطلوب التصالح فيها تم القيام بها قبل العمل بأحكام قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها المشار إليه ، ومن هنا على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :-

- المستند الدال على تاريخ الإجراءات القانونية المحررة حيال المخالفة .
- المستند الدال على تاريخ تركيب أي مرفق من مرافق العقار (كهرباء - مياه - غاز - تليفون - انترنت ... الخ) .

تابع الإعلان

- مستخرج رسمي صادر من مصلحة الضرائب العقارية .
 - عقود البيع المشهورة ، أو الإيجار المشمولة لإثبات التاريخ بالشهر العقاري .
 - صورة ملتقطة من القمر الصناعي .
 - تقرير يثبت تاريخ ارتكاب المخالفة من احدي كليات الهندسة بالجامعات المصرية أو المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء .
 - ٤. نسختان من الرسومات المعمارية للمبني المنفذ علي الطبيعة معتمدتان من مكتب هندسي .
 - ٥. نسخة من الرسومات المرفقة بترخيص البناء وصورة أورنيك الترخيص أن وجد .
 - ٦. تقرير معتمد من نقابة المهندسين مقدم من مكتب استشاري في الهندسة الإنشائية متخصص في تصميم المنشآت الخرسانية أو المنشآت المعدنية بحسب الأحوال علي أن يثبت بالتقرير أن الهيكل الإنشائي للمبنى وأساساته يحقق السلامة الإنشائية ولا يشكل خطراً علي الأرجح أو الممتلكات وصالح للإشغال ، ويحتوي علي الأخص معاينة وفحص المبني وفقاً للنموذج رقم (٢) المرفق بهذه اللائحة .
 - ٧. الإيصال الدال علي سداد رسم فحص الطلب .
- تقوم الجهة الإدارية المختصة بإعطاء مقدم الطلب شهادة طبقاً للنموذج رقم (٣) المرفق بهذه اللائحة تفيد تقبلاً بالطلب مثبتاً بها رقمه وتاريخ قيده والمستندات المرفقة به ، ويترتب علي تقديم هذه الشهادة الي المحكمة أو الجهات المختصة ، بحسب الأحوال وقف نظر الدعوي المتعلقة بالمخالفة ووقف تنفيذ أحكام والقرارات والإجراءات الصادرة بشأن الأعمال المخالفة محل هذا الطلب إلي حين البت فيه .

تابع الإعلان

المادة رقم (٩) :

في حالة قبول التصالح تقوم الجهة الإدارية المختصة بما يأتي :-

(أ) الحصول مقابل التصالح وتقتين الأوضاع .

(ب) التأكد من طلاء كامل الواجهات لقائمة وغير المشطوبة للمبني محل المخالفة ، علي أن يرعى وضع القرى وتوابعها .

(جـ) إعداد مشروع القرار اللازم بقبول التصالح وتقتين الأوضاع لإعتماد من المحافظ أو رئيس الهيئة المختص ، بحسب الأحوال ، وفقاً للنموذج رقم (١٠) المرفق بهذه اللائحة .

(د) إخطار الجهات القائمة علي شئون المرافق بالقرار الصادر بقبول التصالح خلال خمسة عشر يوماً التالية لصدوره لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

(هـ) تسليم صاحب الشأن نسخة معتمدة من اللجنة الفنية ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز إصدار قرار قبول التصالح إلا بعد سداد مقابل التصالح وتقتين الأوضاع أو كافة الأقساط ، بحسب الأحوال ، وتقديم ما يفيد توفيق الأوضاع في حالة مخالفة البناء علي الأراضي المملوكة للدولة طبقاً للقوانين المنظمة لذلك .

ولا يحول صدور القرار بقبول التصالح دون الحصول أية مستحقات للجهة الإدارية المختصة وفقاً للقوانين واللوائح الأخرى السارية .

تابع الإعلان

المادة رقم (١٠) :

في حالة رفض اللجنة الفنية التصالح أو عدم سداد مقابل تقنين الأوضاع خلال ستين يوماً من تاريخ موافقة اللجنة ، تقوم الجهة المختصة بما يأتي :-

١. إعداد مشروع قرار برفض الطلب لإعتماد من المحافظ أو رئيس الهيئة المختص ، بحسب الأحوال ، وفقاً للنموذج رقم (١٠) المرفق بهذه اللائحة .
٢. إخطار مقدم الطلب بالقرار الصادر برفض التصالح بخطاب يسلم لصاحب الشأن أو بخطاب موصى عليه بطم الوصول علي العنوان المختار للمراسلات وذلك طبقاً للنموذج رقم (١١) المرفق بهذه اللائحة .
٣. قيد القرار الصادر بالرفض بسجلات الجهة الإدارية المختصة ، واستكمال الإجراءات التنفيذية اللازمة وفق أحكام قانون البناء المشار إليه .
٤. إخطار الجهات القضائية للنموذج رقم (١٢) المرفق بهذه اللائحة لاستئناف نظر الدعاوي والتحقيقات الموقفة وتنفيذ الأحكام والإجراءات والقرارات الصادرة في شأن الأعمال المخالفة .

تابع الإعلان

المادة رقم (١١) :

يجوز أداء قيمة التصالح وتقنين والأوضاع علي أقساط لا تتجاوز مدتها ثلاثة سنوات بناءاً علي طلب يقدم للجهة الإدارية المختصة من صاحب الشأن مرفقاً به السند الدال علي سداد مقدم التقسيط بمبلغ (٢٥ %) علي الأقل من القيمة الإجمالية لمقابل التصالح خلال ستين يوماً من تاريخ موافقة اللجنة .

ويسدد باقي قيمة التصالح علي أقساط ربع سنوية متساوية بفائدة تقسيط طبقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري وقت السداد ويتم احتسابها من تاريخ سداد المقدم وحتى تاريخ سداد القسط ويستحق القسط الأول (القسط والفائدة) في نهاية الثلاثة أشهر من تاريخ سداد المقدم .

وفي حالة التأخير عن سداد أي من الأقساط في موعد استحقاقه يتحمل صاحب الشأن غرامة تأخير تعادل سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد .

ويعد تأخير أي قسط من الأقساط عن مدة الثلاثة سنوات بمثابة عدم سداد مقابل تقنين الأوضاع ، وتقوم الجهة الإدارية المختصة باستكمال كافة الإجراءات المتبعة في حالة رفض طلب التصالح وتقنين الأوضاع .

تابع الإعلان

المخالفات التي يحظر التصالح عليها :-

- ١- الأعمال المخلة بالسلامة الإنشائية للبناء .
 - ٢- التعدي علي خطوط التنظيم المعتمدة ، وحقوق الارتفاق المقررة قانونا .
 - ٣- المخالفات الخاصة بالمباني والمنشآت ذات الطراز المعماري المتميز .
 - ٤- تجاوز قيود الارتفاع المقررة من سلطة الطيران المدني ، أو تجاوز متطلبات شئون الدفاع عن الدولة
 - ٥- البناء علي الأراضي المملوكة للدولة ما لم يكن صاحب الشأن قد تقدم بطلب لتوفيق أوضاعه وفقا للقانوني .
 - ٦- البناء علي الأراضي الخاضعة لقانون حماية الآثار وحماية نهر النيل .
 - ٧- تغير الاستخدام للمناطق التي صدرت لها مخططات تفصيلية معتمدة من الجهة الإدارية .
 - ٨- البناء خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة ، ويستثنى من ذلك :
- (أ) الحالات الواردة في المادة الثانية من مواد إصدار قانون البناء المشار إليه .
- (ب) المشروعات الحكومية والمشروعات ذات النفع العام .
- (ج) الكتل السكنية المتاخمة للأحوزة العمرانية للقرى وتوابعها والمدن ويقصد بها المباني المكملة والمتمتعة بالمرافق والمأهولة بالسكان والمقامة علي مساحات فقدت مقومات الزراعة وطبقا للتصوير الجوي في ٢٢ / ٧ / ٢٠١٧ والتي يصدر بتحديداتها قرار لجنة الأحوزة العمرانية المشكلة بقرار من وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة

لوحدة المتابعة / قرية

رقم القيد بالسجل /

مركز / مدينة / حي /

تسليم /

طلب تصالح على أعمال منطقة / تقرير استخدام

بيانات القطاع المطلوب التصالح عنه

رقم القطاع /

شارع /

منطقة /

حي /

مركز / مدينة / قرية

الأصل المطلوب التصالح عليها /

إجمالي مساحة المطلوب التصالح عليها

بيانات المبنى

تقريباً المبنى

عدد المبنى /

تعداد سهم العمل

عدد الشرفي /

عدد الترس /

عدد الجنوبي /

بيانات ترخيص القطاع / إن وجد /

رقم الترخيص

تاريخ الترخيص / / /

نوع الترخيص /

الأصل للترخيص بها /

بيانات طلب التصالح

الاسم /

الصفة /

الرقم القومي /

عقار رقم /

شارع /

حي / منطقة /

مدينة /

محافظة /

عنوان الدراسة /

بيانات لملأ بمعرفة موقف الجهة الإدارية

المستندات المطلوبة	يوم	يوم	ملاحظات / بيان المستندات
صورة بطاقة الرقم القومي مقدم لطلب	☐	☐	
المستندات التي تبين علاقة مقدم الطلب بالقطاع المطلوب التصالح عليه	☐	☐	
أحداث تاريخ ارتفاع المنطقة	☐	☐	
عدد (1) نسخ من الرسومات القطاعية المرفقة على الخريطة	☐	☐	
نسخة من الرسومات المرفقة بترخيص البناء	☐	☐	
صورة أوراق الترخيص	☐	☐	
تقرير من مكتب استشاري عن سلامة الإنشائية للمبنى	☐	☐	
الإجمالي أدال على مستند رسم القفص ودراسة الطلب	☐	☐	
مستندات أخرى مضافة وفق الطلب	☐	☐	

توقيع مقدم طلب التصالح

الاسم /

توقيع /

رقم الترخيص (إن وجد وجوبه) /